العلاقات المغاربية الأوروبية تغليب الأجندة الأمنية وتغييب للتنمية الاقتصادية

الدكتور العربي فاروق
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

الملخص

إن التقارب بين الدول المغاربية والأوروبية هو تقارب فرضته جملة من العوامل الجغرافية والتاريخية وكذا ظواهر أمنية عديدة ومشتركة، ترتب عن هذا التقارب علاقات وشراكات دولية وإقليمية، غير أن هذه العلاقة الأورو-مغاربية ليست متماثلة ولا متوازنة. حتى أن هناك من شبهها بـ "الأبارتايد" وهذا لتغليب المصلحة الأوروبية المتمثلة في الجانب الأمني فقط على حساب الشراكة الواسعة التي تريدها الدول المغاربية والتي تتعدى الشق الأمني إلى جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، أوروبا، العلاقة الأورو-مغاربية، الأجندة الأمنية، الشراكة الواسعة، التنمية الاقتصادية والثقافية.

مقدمة

تمثل منطقة المغرب العربي حلقة هامة في حوض البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية والمنطقة العربية، مما جعلها إقليما حضاريا وجيوإستراتيجيا مميزا، وتتزايد أهمية الإقليم المغاربي أكثر فأكثر مع تعقد العلاقات الدولية وإرهاصات العولمة. وبحكم موقعه الجغرافي، فإن الإقليم المغاربي في إتصال دائم مع دول الجوار لاسيما شمال المتوسط أي الدول الأوروبية، و هذا الاتصال ترتبت عنه جملة من العلاقات والتفاعلات الدولتية والإقليمية.

ويأتي المتغير الأمني في صميم العلاقات المغاربية الأوروبية، بالنظر إلى طبيعة وخصوصية الظواهر الأمنية المشتركة في حوض المتوسط، وبالنظر أيضا إلى قوة الموقف

التفاوضي الأوروبي الذي استطاع فرض وتنميط العلاقات في المجال الأمني، وتقديمها كأولوية في الأجندة و أطر تفاعلاته مع إقليم المغرب العربي، هذا الأخير الذي يبدو الطرف الأضعف والعاجز عن فرض منظوره في علاقاته مع أوروبا بحكم وضعية التباعد والتفكك الإقليمي التي يعاينها.

وتحاول هذه الورقة البحثية الإجابةعن الإشكالية التالية:

- لماذا يحتل المتغير الأمني الأولوية في العلاقات المغاربية الأوروبية ؟

- وكيف يمكن للطرف المغاربي توسعة مجالات وصيغ علاقاته مع الطرف الأوروبي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية بعض التساؤلات:

- هل ثمة علاقات أورومغاربية أم شراكة أورومغاربية؟

- هل باستطاعة الدول المغاربية تشكيل نوع من الندّية أي طرفا منسجما موحدا في علاقاته بالطرف الأوروبي؟

- كيف يمكن للعلاقات بين الطرفين أن تتجاوز المجال الأمني الخالص نحو المجالات الاقتصادية و الثقافية؟

فرضيات الورقة البحثية

بحكم طبيعة المنطقة جيوسياسيا فإن العامل الأمني يفرض نفسه بقوة في علاقات الدول المغاربية بنظيراتها الأوروبية.

إن تفكك الاتحاد المغاربي وتفاوض كل دولة على حدى قد عزّز من الموقف التفاوضي الأوروبي الجماعي وجعله يفرض الأجندة الأمنية.

وتتهيكل هذه الورقة البحثية في الخطة التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي: الأمن، دول البحر المتوسط، المغرب العربي.

المحور الثاني: الأمن كعامل ثابت ومفروض في العلاقات الأورومغاربية.

المحورالثالث: ضرورة توسعة أجندة العلاقات الأورو مغاربية وتكلم المغاربة بصوت واحد.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي: الأمن، التكامل والإقليمية، دول البحر المتوسط، المغرب العربي

أولا الأمن

من فعل أَمن أمنا وأمان، ولغة هو عكس الفزع والخوف، ويعني الطمأنينة أو الاطمئنان إلى عدم وقوع أي مكروه[1]والأمن يعد حالة نفسية سيكولوجية، وهي الشعور بالسلامة، حيث يعرف الأمن النفسي على أنه: «اتجاه مركب من تملّك النفس بحالة الثقة والسلامة من تهديد الأخطار، والشعور بالانتماء إلى جماعة آمنة، وكذا الإحساس بالقيمة».[2]

والأمن عموما حسب "أرنولد والفرز A.Wolfer" يبقى اصطلاحا غامضا إن لم نستطع الإجابة عن سؤالين:

الأمن لمن؟ والأمن من أجل أي قيم وبالنسبة لأي تهديدات؟[3]

أما المفكر "باري بوزان Barry Buzan" فيعرفه على أنه :«السعي إلى التحرر من أي تهديد كان قد يواجه الفرد، المجتمع أو الدولة»،[4] ويعرفه نفس الكاتب في مقام آخر على أن الأمن هو: "أن يتعدى الجانب العسكري السياسي ليشمل المسائل البيئية والقضايا الديمغرافية ، و قبل كل شيء هو تلبية الحاجات الأساسية (المادية و المعنوية) للسكان.[5]

ويعرفه "هنري كيسنجر H. Kissinger":« هو أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء».

ويعرفه "ليبمان Lippman":«تعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في خطر وغير مهددة في قيمها الأساسية».[6]

ويعرفه الروسي "بيركوفيتس D.A.Birkovitz":«هو حماية الدولة من الخطر الخارجي، وصيانة السيادة والوحدة الترابية وسلامتها، و التي ينبغي أن تفهم على أنها المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن بالنسبة للدولة الوطنية».[7]

والأمن الوطني يقع ضمن السياسات العليا للدولة High politics، وقد تطور مفهوم الأمن ليخرج عن نطاقه العسكري الضيق، ويشمل مجالات أخرى وحقولا أخرى، ويتعدد استعماله Multi discplinaire.

كما ظهر مفهوم واسع ودقيق في آن واحد للأمن وهو مصطلح الأمن الإنساني Human Security، ولقد استعمل لأول مرّة من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في تقريره عن التنمية الإنسانية سنة 1994، ويقصد به حسب ذات البرنامج "التمتع بالأمن الإنساني حق لكل فرد أن يكون بمنأى عن الخوف والحاجة والعبارة باللغة الإنجليزية Freedom From Want، Freedom From Fear " ويفرق هذا التقرير بين سبعة أصناف من الأمن Seven types of secuurity وهي الأمن الاقتصادي، الغذائي، الجسدي، البيئي، الشخصي، الاجتماعي والسياسي.

ويعرف الأمن الإنساني على أنه: "حماية الحياة البشرية من كل التهديدات والأخطار، سواء السياسة الاقتصادية، الصحية أو البيئية وغيرها".[8]

ويتداول أيضا في حقل العلاقات الدولية، وحتى في العلوم الاجتماعية الأخرى مصطلح الأمن المجتمعي، وهو لا يخرج عن نطاق الأمن الإنساني، ويعرف على أنه: "يدرس زيادة على الفواعل الخارجية، الفواعل الداخلية، ومدى إسهامها في تحقيق الحاجات وإشباعها لتحقيق الأمن المجتمعي، من حيث كون عدم إشباع تلك الحاجات مصدرا للعطب الأمني الاجتماعي".[9]

الإقليم: عبارة دالة عن التقطيع الإقليمي Demarcation Territorial وهي منطقة جغرافية لها ما يميزها تاريخيا ثقافيا وتضاريسيًا عن غيرها من الأقاليم.

المنظمة الإقليمية: هي كيان إقليمي يجمع عدد من الدول التي تتقاطع مصالحها السياسية وتجمعها رابطة التجاور الجغرافي والتقارب الثقافي والقيمي، ولديها حد أدنى من التعاون الاقتصادي، السياسي والأمني.[10]

التكامل الأمني: هي مقاربة تهدف من خلالها مجموعة من الدول تحقيق هدف مزدوج من خلال عملية التكامل، وهي ضبط الأمن الوطني، وكذلك درء التهديدات الخارجية، من خلال إدراك أطراف التكامل للتهديد وإرادتها في تجاوزها من خلال العمل المشترك.[11]

ثانيا: دول البحر الأبيض المتوسط

الدول المتوسطية هي تلك الدول التي تنتسب للبحر الأبيض المتوسط سواء في مدلولها الجغرافي أو الاستراتيجي كما سنبينه لاحقا.

و يحمل البحر الأبيض المتوسط دلالات لغوية و تاريخية، فقد أطلق عليه المصريون القدامى "الأخضر الكبير" و"البحر الكبير" عند الرومان وكذا تسميات "البحر المقدس" و "بحر فلسطين" و "البحر الأبيض" عند الأتراك.[12]

والبحر الأبيض المتوسط يعد فضاءً جيوسياسيا ومفترق طرق بين ثلاث قارات أفريقيا، أوروبا وآسيا، و جاءت تسمية المتوسط كونه يتوسط القارات المذكورة آنفا.

و البحر المتوسط Mediteraneansea مشتق من كلمتين لاتينيتين وهما:

"Medius" وتعني المتوسط و "Terra " بمعنى الأرض، وعلى هذا النحو، فهو البحر الذي يتوسط الأرض واليابسة.[13]

ويعدّ البحر المتوسط واجهة بحرية تطل على عدة واجهات بحرية أخرى كالبحر الأسود و بحر مرمرة عبر البوسفور، وكذا بحر إيجه و الأدرياتيكي، كما تصب في البحر المتوسط عشرات الأنهار و الأودية.[14]

تبلغ مساحة المتوسط 2.5 مليون كم^2، ومن المنظور الجغرافي فكل دولة لها منفذ عبر هذا البحر تعد دولة متوسطية، وهناك من يرى بالمنظور الاستراتيجي أن كل دولة لها مصالح وأهداف مشتركة مع مجموعة أخرى من الدول الأخرى المرتبطة بالبحر المتوسط، أي ليس من الضرورة بأن تكون مرتبطة جغرافيا حتى تكون متوسطية.[15]

وعلى الرغم من وصفه بالبحر المغلق، فقد كان ولايزال البحر الأبيض المتوسط بحرًا مفتوحًا على الثقافات والأديان، وملتقى الحضارات والفلسفات كما كان فضاءً للاتصال والوئام أحيانًا، وللصدام والحروب أحيانًا أخرى.

المغرب العربي: هو منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي تتكون من خمسة أقطار، وهي موريتانيا، المغرب، الجزائر، ليبيا و تونس، وتعرف أيضا بالمغرب الكبير، أو المنطقة

المغاربية وحتى بإقليم شمال إفريقيا. فلكيا تقع منطقة المغرب العربي بين خطي عرض °15 و °37 شمالا، وخطي طول °25 شرقا و °17 غربا، يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا مالي، والتشاد والنيجر والسنيغال، وشرقًا مصر والسودان، وغربًا المحيط الأطلسي.

تبلغ مساحة المغرب العربي 5.782 مليون كم^2، وهي تمثل بذلك حوالي 42 % من مساحة الوطن العربي، كما يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 90 مليون نسمة، أي حوالي 28.5 % من سكان المنطقة العربية.[16]

شكلت المنطقة المغاربية حيزًا تكامليًا لها أخذ تسمية اتحاد المغرب العربي (UMA)، نواته التاريخية الأولى كانت سنة 1958 إثر اجتماع الأحزاب المغاربية في مؤتمر طنجة، ثم جاء التأسيس الفعلي في قمة مراكش بتاريخ 17 فيفري 1989 التي جاءت عقب قمة زرالدة الجزائر جوان 1988، لكن سرعان ما تلاشى و تجمد الاتحاد عام 1994.

المحور الثاني: الأمن كعامل ثابت في مسار العلاقات الأورومغاربية:

إن نظرة فاحصة في مسار العلاقات المغاربية الأوروبية تُظهر بأن المجال الأمني قد أخذ حيّزًا كبيرًا في هذه العلاقات، بل وصل إلى أن طغى وحجب بقية المجلات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها: فمن المؤكد أن هناك تزايدًا في التفاعلات البينية والاعتماد المتبادل في مقابل تراجع قدسية الحدود الوطنية والسيادة، مما أفرز ظهور حركات جديدة كتصاعد الحركات عبر القومية والتطرف والهجرة وغيرها من الظواهر التي زادت من مستويات التهديدات الأمنية الإقليمية، أي بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ولكن هل تبدو مثل هذه المقولات كافية لتبرير طغيان الأجندة الأمنية على العلاقات المغاربية الأوروبية؟

فجولة تاريخية سريعة تُبيّن أن أولى محطات التعاون الأمني كان مع انطلاقة الحوار العربي الأوروبي سنة 1973، الذي استند على ضرورة إيجاد صيغ للأمن المشترك، كما تعهدت أوروبا بالسعي لإيجاد حلول وسطى أو ما أسمته وثيقة الحوار " بالسلام العادل " في الشرق الأوسط.* لكن هذه المبادرات سرعان ما تلاشت.

ودائما في عشرية السبعينات من القرن الماضي، بتشاور بين بعض دول عدم الإنحياز ودول أخرى أوروبية برزت فكرة جعل المتوسط بحيرة سلام وأمن، من خلال التقليل من مظاهر التسلح، ومع ذلك ورغم امتداد المشاورات إلى غاية نهاية عام 1987، إلا أن الأطراف لم تتوصل إلى عقد ندوة دولية، أو إبرام اتفاق نهائي إلى أن جاءت قمة عدم الإنحياز في العاصمة اليوغوسلافية بلغراد، أين تم تأكيد مقاربة الأمن المتوسطي عام 1989.[17]

وكان الملف الأمني المتوسطي قبل ذلك حاضرًا بقوة في إطار ندوة الأمن والتعاون بأوروبا عام 1971 بـ هلسنكي، والتي امتدت أربع سنوات إلى غاية إصدار بيانها الختامي عام 1975، وللإشارة حضرت هذه الندوة دول غير متوسطية، كما أكدت فيه دول جنوب المتوسط ضرورة توسيع استراتيجيات تحقيق الأمن الأوروبي من خلال تعاون أوروبا مع دول جنوب المتوسط، وقد شكّلت هذه الندوة عمومًا إطارًا مرجعيا ملائما لقضايا متعددة تتصدرها قضيتا الأمن والتعاون.[18]

كما مثلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التسعينات إطارًا مميزًا لطرح قضايا التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط من خلال القرار 51/50 المؤرخ في 10 ديسمبر 1996 الذي أكد على دور الدول المتوسطية في دعم السلام وتعزيز الأمن، ووضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعتباراتها جميع الإلتزامات السابقة وكذا جميع المبادرات المتخذة في الشأن الأمني بين الدول المتوسطية سواء مؤتمرات القمة، أو الاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة، وأقرت ذات الهيئة الأممية بأن الأمن المتوسطي وحدة لا تتجزأ ومن الضروري تعاون الدول لتحقيقه.

على الرغم من أن الاتفاقيات ومشاريع التعاون المختلفة منذ السبعينات من القرن الماضي قد جاءت في صيغ عديدة للتعاون وفي مجالات متنوعة، كالمجال الاقتصادي والتجاري على غرار المفاوضات الأورومغاربية في شقها التعاوني الإقتصادي، إلا أن مجال التعاون يكاد يكون أمني خالص، ويبدو أن الطرف الأوروبي قد فرض نوع من الاملاء لأجندة أمنية على الدول المغاربية. وذلك لعدة اعتبارات من ضمنها أنه يتمتع بتعدد البدائل والشركاء في الميدان التجاري والاقتصادي، فدائرة العلاقات الاقتصادية لأوروبا

واسعة جدًا (إفريقيا آسيا، أمريكا، الكاريبي) زيادة على سوقه المشتركة التي تحقق له مزايا الوفرة، لذلك كثيرًا ما ركز قوته التفاوضية على الجانب الأمني طبقا لنظرتها البراغماتية والواقعية السياسية التي تنتهجها Real Politik.

فسقوط الإتحاد السوفياتي وتلاشي التهديد الشيوعي، قد دفع أوروبا إلى البحث عن تأمين فضاءها الوحدوي الذي بات يتسع أكثر فأكثر مع معاهدة "ماستريخت"، ومن ثم كان من الضروري الاهتمام بالضفة الجنوبية للمتوسط، كونها مصدر متزايد للتهديد الأمني الذي قد يطال أوروبا.[19]

إن ما يعزز التوجه السابق ظهر جليا خلال تسعينات القرن المنصرم إثر تبني الإتحاد الأوروبي عام 1994 المقترحات التي جاءت في "الكتاب الأبيض white paper" الهادفة الى إقامة شراكة أورو متوسطية، وهو ما تم من خلال عقد مؤتمر برشلونة الذي جاء ليتوج الإرادة الأوروبية لأمننة الفضاء الأوروبي، من خلال تأمين المناطق المجاورة له وفي مقدمتها الضفة الجنوبية للمتوسط.

انعقدت الندوة الأورو متوسطية في برشلونة على مدار يومي27و28 نوفمبر1995 لمناقشة المشروع المتوسطي المقدم من قبل الإتحاد الأوروبي، لتدخل أوروبا عهدا جديدا في علاقتها مع دول جنوب المتوسط، وقد ركزت الندوة على البعد الأمني بعد أن رسمت أهدافا واسعة، ولعل في مقدمتها ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر ومن ضمنها[20]:

• إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقا من مبدأ أن أمن واستقرار المتوسط هو غاية مشتركة، وبالتالي وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنتظم كآلية لتحقيقها، زيادة على احترام سيادة كل دولة، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول؛

• ترقية الأمن الإقليمي من خلال مجموعة من الإجراءات، كمنع انتشار الأسلحة النووية الكيماوية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من سلاح الدمار الشامل؛

• الإلتزام بميثاق الأمم المتحدة واعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات؛

•مكافحة الإرهاب ومظاهر عدم الإستقرار، والحيلولة دون توسع الجريمة المنظمة، ومكافحة تجارة المخدرات والأسلحة.

إن عدم الإستقرار السياسي لدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، كان ولايزال هاجسا بالنسبة لدول الضفة الشمالية، فعلى الرغم من تبني مؤتمر برشلونة لبعض الأهداف الاقتصادية والتجارية، إلا أن المؤتمر طبعه الإنشغال الأمني.

انطلاقا مما سبق وعلى مستوى معين من تحليل العلاقات الأمنية الدولية، يمكن أن تؤدي الإضطرابات الأمنية داخل مجتمع معين الى خلق الخوف الحاد لدى الدول الأخرى حول إمكانية انتقال النزاع الى أراضيها، وآثار سلبية أخرى مثل تدفق الأسلحة وعبور الجماعات المتشددة للحدود وإثارة النزاعات أو الإضطرابات وانتشارها في دول الجوار، فالبيئة الإستراتيجية المحلية غير المستقرة هي التي تخلق المخاوف الأمنية المتزايدة لدى الآخرين[21] وتذهب نظرية الأمن الإقليمي من جهتها الى أن التهديدات الأمنية ليست حبيسة حدودها المحلية، وإنما تتدفق الى الخارج عند مستوى معين من التصعيد والكثافة، وفقا لمتغيرات التخومية boundaries والإعتماد المتبادل الامني security interdependency، وكذا مبدأ الاختراق والقوة power and Penetration، وهي المحددة لعبور الأشكال المختلفة للتهديدات الأمنية للمناطق المجاورة، والعكس في حالات الإستقرار.[22]

ففي اعتقادنا أن الإتحاد الأوروبي ينظر الى الضفة الجنوبية من المتوسط كبؤرة لعدم الإستقرار وموطن النزاعات ومصادر لتهديد أمن الضفة الشمالية، ومن ثم نجده يركز كل جهوده التفاوضية على مسائل الأمن والهجرة غير الشرعية والإرهاب، بينما أولويات التنمية بالنسبة للضفة الجنوبية وتحديدا الدول المغاربية فتعد ثانوية بالنسبة له، طالما انه يتمتع بسوق كبير (أوروبا) خصوصا بعد التوسعة الأخيرة وانضمام دول شرق أوروبا للإتحاد الأوروبي زيادة على عقده شراكات مهمة مع الدول الآسيوية واللاتينية ودول الكاريبي، وحتى مع الدول الأفريقية الفرانكفونية.

وقد يتساءل البعض لماذا تشرك أوروبا دول جنوب المتوسط في ترتيباتها الأمنية، فتفسير ذلك يكمن في زيادة انتقال أثر التهديد الأمني، إذ أن احتواء دول الجنوب في مقاربة أمنية مشتركة من شأنه أن يعزز مصداقية الدول الأوروبية القوية في هذه "الشراكة" حتى تتفادى ما يسمى في الأدب التكاملي بالإقليمية المؤذية

maligne regionalism وانطلاقا مما يعرف بمقاربات داخلي-خارجي approaches in outside and out inside والتي تقدر مستوى العوامل الداخلية والخارجية في تكوين التكتلات والتجارب الإقليمية.

كما أن المقاربة الواقعية الجديدة تذهب الى فكرة ان احتواء بؤر التوتر يتم من خلال القوى المهيمنة في التكتلات أو الدول المركزية corearea، كما تستعمل ما يسمى استراتيجية الخضوع أو اللحاق بالقاطرة Band wagoning، بمعنى إمكانية استخدام الدول الضعيفة في التكامل الإقليمي لكي تصبح مرتبطة ومتصلة بالقوى الكبرى في التكتل وتحت تحكمها ورقابتها.[23]

وعلى هذا النحو فبتاريخ 12و13ديسمبر2003 إتفق رؤساء حكومات الإتحاد الأوروبي في قمة بروكسل، على تبني استراتيجية جديدة للأمن الأوروبي والدفاع المشترك، وأبرز ما طرحته هذه الاستراتيجية الجديدة لمواجهة التهديدات الأمنية هو أن يكون خط الدفاع الأول خارج حدود القارة الأوروبية، وضرورة أن تكون منطقة جنوب المتوسط هدفا استراتيجيا ثابتا بالنسبة للإتحاد الأوروبي[24] وزيادة على الترتيبات السابقة، عرفت العلاقات الأورومغاربية خاصة والأورو متوسطية عامة مبادرات أمنية واسعة وحتى خطوات وإجراءات عملية، على غرار الحوار 5+5 الذي تأسس في روما عام 1990، وهي مبادرة أمنية خالصة تجمع ما بين خمس دول من شمال المتوسط وخمس دول من جنوب المتوسط.

كما شهدت العلاقات الأورومتوسطية مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط التي بادر بها الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي عام 2007، وقدم مشروعه هذا على أساس اندماج البلدان المتوسطية ككل، حيث أبرز في خطاباته أن مستقبل أوروبا مع جنوب المتوسط في ظل انشار التجارب العالمية، ومن ثم ضرورة تشكيل اطار تكاملي استراتيجي بين أوروبا وإفريقيا.[25]

إن نظرة فاحصة في مواثيق وعلاقات الضفتين الشمالية والجنوبية، تظهر مدى احتلال الأجندة الأمنية الأولوية بالنسبة لأوروبا خصوصا في غياب تكامل الضفة الجنوبية وعلى رأسها الدول المغاربية، وبالتالي غياب شبه تام للندية.

المحور الثالث: توسعة اجندة العلاقات الاورومغاربية وضرورة التكلم بصوت واحد

إن الإشكالية التي يحاول المحور الثالث الخوض فيها هي مدى إمكانية تجاوز المجال الأمني إلى مجالات تعاونية أخرى، اقتصادية تجارية وسياسية، ويتوقف ذلك في إعتقادنا على بناء موقف تفاوضي موحّد من قبل الدول المغاربية، فالعزف الأحادي المنفرد شكّل نشازا في العلاقات البينية، بل ورجّح ثقل كفة الطرف الأوروبي.

حتى وان جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 وهجمات لندن 2004 ومدريد 2005 ثم مؤخرا أحداث باريس 2015 لتعزز الموقف الأوروبي، ولتبرر هواجسه الأمنية إزاء الضفة الجنوبية للمتوسط أو ما يسميه في أدبياته بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا، فإن ذلك كله لا يعفي الدول المغاربية من ضرورة رفع سقف مفاوضاتها وتوسيع مجالات العلاقات فلها من المورد السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ما يؤهلها للضغط على الطرف الآخر، ولكن ذلك يمّر-حسب اعتقادنا- عبر ضرورة توحيد الصّف والتكلم بصوت واحد.

يعود مسار التعاون الأوروبي المغاربي في شقّه الاقتصادي والتجاري إلى سنوات السبعينات من القرن المنصرم، وبالتحديد عند عقد الإتفاقيات الثنائية عام 1976 بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية، هذه الأخيرة التي إستفادت من تخفيضات جمركية على السلع الزراعية وصلت ما بين 20 بالمائة الى 80 بالمائة حسب نوع المنتوج الفلاحي، كما أعطت ذات الاتفاقيات جملة من التفضيلات والإعفاءات الجمركية لبعض الصادرات الصناعية المغاربية، واستثنت هذه الإتفاقيات منتجات المحروقات ومشتقاتها وكذا مادة الفلّين، كما منحت الإتفاقية من الناحية المالية -في البروتكول المالي- بعض القروض الميّسرة Prêts bonifiés من قبل البنك الأوروبي للإستثمار[26] لكن ميدانيا فإن تلك الإتفاقيات لم تطّبق بحذافيرها، بل وتضررت منها الدول المغاربية مع مطلع الثمانينات بعد توسيع المجموعة الأوروبية وإنضمام دول "زراعية" على غرار اليونان، إسبانيا والبرتغال، فضلا عن العراقيل التي واجهتها الإتفاقية ومن ضمنها نظام التفضيلات الذي كان يمنح لدول السوق الأوروبية وكذلك سياسة الأولوية للسوق Préférences communautaires et priorité au marché commun وهو ما أثّر

على الصادرات الزراعية للدول المغاربية وحتى في القطاع الصناعي خصوصا صادرات النسيج secteur de textile.[27]

إن المشكلة الأساسية في رأينا التي أفقدت تلك الإتفاقيات انعكاساتها الإيجابية على أرض الواقع أنها انطلقت بناءًا على مفاوضات موّحدة أوروبيا ومشّتتة مغاربيا، ما أتاح للطرف الآخر سهولة المناورة والتراخي في التطبيق والتحرر من الالتزام لما يرى نفسه متضررا، فالإتفاقيات الثنائية ACCORDS BILATERAUX عندما تجمع بين طرفين غير متوازنين تتيح للطرف الأقوى سبل المناورة، بعكس الإتفاقيات المتوازنة الأطراف، أو حتى المتعددة الأطراف ACCORDS MULTILATERAUX وهو المتغير المفقود مغاربيا، أين تفاوض كل طرف على حدى وبصفة إنفرادية. واستمر الوضع كذلك الى غاية إطلاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية في اطار مسار برشلونة عام 1995 من قبل الإتحاد الأوروبي أين تم ابرام اتفاقيات شراكة ثنائية، حيث بنيت هذه الشراكة على ثلاثة جوانب: الاجتماعية السياسية والاقتصادية، وقد حددت جملة من الأهداف منها تنمية التجارة بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط وجعلت من المجال المالي، التجاري والاقتصادي كقاعدة لبناء شراكة حقيقية، الأكثر من ذلك فقد وضعت هدفا استراتيجيا وهو الوصول الى إنشاء منطقة تبادل حر آفاق عام 2010.[28]

وعلى الرغم من البعد والصدى الكبير لمؤتمر برشلونة على صعيد العلاقات الدولية، فان هذه "الشراكة المزعومة" لم تتحقق في شقّها الاقتصادي والمالي، بل لا تزال تركز على الشّق الأمني ومسألة مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو بلدان أوروبا.

ثبت وجود تفاوت كبير بين ما نصّت عليه الشراكة في اطار مسار برشلونة والتعاطي مع القضايا الإقليمية الرئيسية على أرض الواقع، حتى فيما يخص الجوانب الأمنية التي تخص الضفة الجنوبية (الوضع في لبنان، الصراع العربي الصهيوني، قضية الصحراء الغربية) زيادة على الجانب الاقتصادي مع استمرار وجود منطق الوطنية داخل العمل الأوروبي، فالمساعدات مثلا تشكو من عدم وجود موقف ثابت أوروبيا، فالمساعدة الأوروبية في إطار برنامج (MEDA) تحكمها المصالح والنظرة الجزئية، بحيث

مثلا توّجه فرنسا مساعداتها إلى دول المغرب، بينما تهتم ألمانيا بتركيا، كما أن هناك ضعفا كبيرا في حجم الإستثمار الأوروبي في شمال إفريقيا خلال السنوات الماضية، حيث لم يتلق المغرب سوى 230 مليون أورو سنة 2010 و805 مليون أورو للجزائر، باستثناء تونس التي حصلت على قيمة معتبرة 2346 مليون أورو، وعموما تبقى حصة المغرب العربي ضعيفة مقارنة مثلا مع ما تجلبه تركيا من استثمارات أوروبية.

كما أطلقت أوروبا مشروع السياسة الأوروبية مع دول الجوار(PEV)، والذي جاء استكمالا للخطوات السابقة، حيث هدف هذا البرنامج إلى تمتين العلاقات الأوروبية مع دول الجوار من الجهة الشرقية لأوروبا أي الوافدين الجدد للإتحاد الأوروبي كما شمل المشروع أيضا دول جنوب المتوسط، حيث نص المشروع على برامج تمويلية لتطوير المؤسسات المتوسطة و نظم التعليم وبعض المشاريع التنموية، فكان برنامج (TACIS) موجها لدول أوروبا الشرقية، بينما برنامج (MEDA) فهو موّجه لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث خصصت لها قيمة 3.5 مليار أورو.[29]

وعلى صعيد الشراكة واتفاقيات التبادل الحر مع دول المغرب العربي، حيث دخلت حيّز التنفيذ مع تونس عام 1998 ثم المغرب سنة 2000 فالجزائر عام 2005، ويبدو أن أكبر مستفيد هو المملكة المغربية التي عرفت كيف تلج السوق الأوروبي وتستقطب الإستثمارات الأوروبية لا سيما الفرنسية، تليها تونس، بينما الجزائر وليبيا وموريتانيا فهي الدول الأقل استفادة أو لم تستفد بالمرة من فرص الشراكة، فمثلا الجزائر لم تعر هذه الشراكة أهمية كبرى مقارنة بتونس والمغرب، وترجع أسباب ذلك حسب البعض إلى تمتع الجزائر بمداخيل معتبرة من الريع النفطي، وكذلك لأسباب سياسية، والأكثر من ذلك أجّلت الجزائر رفع حواجزها الجمركية إلى عام 2020 عوض عام 2017 كما كان مقررا، وإجمالا يمكن القول أن العناصر السلبية للشراكة الأورومغاربية هي أكثر من العناصر الإيجابية خصوصا مع توسعة الإتحاد الأوروبي، وانضمام دول أوروبا الشرقية التي أضحت تستقطب أكبر نسبة من استثمارات الإتحاد الأوروبي، وعليه فإن هذه التوسعة لم تكن لتخدم البلدان المغاربية.[30] وحتى بالنسبة لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي من المفترض أنه أطلق لتجاوز الاختلالات DYSFONCTIONNEMENT التي طبعت الشراكة الأورومتوسطية، حتى أنه وُصف بالمشروع التقنوقراطي والعملي والطموح،

وأنه أخذ بعين الإعتبار الشراكة المتوازنة ومطالب واحتياجات دول الضفة الجنوبية، ويمكن القول بأن انخراط الدول المغاربية لا يعني البتة استفادتها من امتيازات التبادل الحر، وحتى بالنسبة للدول الأوروبية فهي لا تتقاسم نفس النظرة ولا نفس المصالح مع الدول المغاربية، وللإشارة فإن ليبيا وموريتانيا كانتا تقريبا خارج مسار الشراكة، بقيت إذن ثلاث دول (تونس، الجزائر، المغرب)، وعلى هذا النحو يبدو أن أوروبا قد فرضت منطقها في اختزال المنطقة المغاربية في ثلاثة بلدان وبمعايير أوروبية خالصة، وعليه يُطرح التساؤل: هل تمثل منطقة المغرب العربي سوقا أم شريكا أم مصدر تهديد أمني لأوروبا؟[31]

إن أولوية أوروبا تبقى في الجانب الأمني، بينما أولوية المغرب العربي فتكمن في تحقيق تنمية في كنف شراكة متوازنة، وفيما يخص الجزائر ترى أن منطقة التبادل الحر (ZLE) التي جاءت في إطار الاتحاد من أجل المتوسط صعبة التحقيق، كونها من جهة تتعارض مع اتفاقية "شنغن" و"ماستريخت"، كما أن أوروبا متحصنة وراء سوقها الذي يصعب اختراقه، ومن جهة أخرى فخصوصية الاقتصاد الجزائري وما يعانيه من تبعية نفطية تجعل من التبادل الحر في غير صالح الاقتصاد الجزائري، وبالنسبة للمغرب وتونس فكثيرا ما نددتا بالحماية المفرطة PROTECTIONNISME التي تطبقها الدول الأوروبية اتجاه السلع المغاربية.[32]

و يرى مدير المعهد الأورومغاربي للدراسات الاستشرافية "كميل الساري"، أن الدول المغاربية الخمس تكاد تصل نواتجها القومية مجتمعة الناتج القومي لليونان، كما أن أوروبا تصمم على ملفات مكافحة الهجرة السرية والإرهاب وتجارة المخدّرات، وتغفل بالمقابل الجوانب التنموية ومتطلبات الدول المغاربية، وما يزيد في اختلال الموازين بين الطرفين هو الشتات الذي يعيشه الإقليم المغاربي، وهو ما تستغله القوى الأوروبية لصالحها، وبالتالي ما يبقى على الدول المغاربية إلا توحيد صفوفها وبالمرة تنويع شركائها الاقتصاديين سواء في العمق الإفريقي أو العربي وكذا مع الدول الاسيوية، حتى تتفادى "الشراكة العرجاء" مع الإتحاد الأوروبي، وقبل كل شيء تفعيل سوق مغاربية، فالمبادلات المغاربية البينية لا تتجاوز نسبة 2 بالمائة.[33]

وإذا كان المغرب العربي من ضمن الأقاليم الأقل اندماجا في العالم، فإن عدم وجوده أصلا سيُضعفُ إمكانية التنمية على الصعيد المغاربي، كما أن إنضمام دول شرق أوروبا إلى الإتحاد الأوروبي كان في غير صالح المغاربة، حيث تقلص الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية، الأكثر من ذلك تجد البلدان المغاربية نفسها اليوم في وضع صعب في ظل العولمة، فبعد أن كانت تسهم بحوالي 2 بالمائة في التجارة العالمية سنوات الثمانينات تقلص حجم إسهامها إلى حد 0،60 بالمائة حاليا.[34] وبالمقابل من الضروري الإشارة إلى أن الدول الأوروبية لديها متسع من فرص الشراكات الاستراتيجية مما يجعلها تناور بكل أريحية فتلعب تارة على الورقة الأمنية، وأحيانا أخرى على الورقة الإقتصادية، وهي نظرة واقعية براغماتية –ليست سلبية- طالما أن صُنّاع القرار في هذه المنتظمات يُدركون المصلحة القومية ويعملون على جلبها، عكس ما يجري في الضفة الجنوبية للمتوسط.

فمثلا تحتل المصلحة الاقتصادية الفرنسية مرتبة مهمة وقد تأتي حتى على حساب المبادئ والقيم، فهي محدد هام في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث لا يتردد صناع القرار إذ ما رأوا أن هناك مصلحة اقتصادية لفرنسا في التضحية إذا اقتضى الأمر بالقيم والشروط المعيارية التي يضعونها لعلاقة فرنسا بمختلف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويأتي ذلك في سياق التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية وسياسة التقشف المفروضة من قبل لجنة بروكسل، فبمجرد أن تصبح هذه الدولة أو تلك متعاملا مع أحد منتجاتها الصناعية حتى تتخلى فرنسا -وإن مؤقتا- عن انتقاد سياسة تلك الدولة،كما جرى مع كل من السعودية وإيران ومصر بعد إبرام صفقات إقتصادية معها.[35]

وهذا هو دأب الدول الأوروبية والغربية عموما، ولكن علينا أن ندرك أنها مقتضيات الواقعية السياسية Real politik، فلماذا اللوم والإنتقاد حيال دول ونخب تعمل على تجسيد مصالحها العامة، وفي المقابل نتهم غيرنا ونحتكم إلى محكمة التاريخ أحيانا وإلى "نظرية المؤامرةً" أحيانا أخرى ونختلق الأعذار لدولنا المشّتتة والمتراخية عن الإستفاقة وتفعيل إمكاناتها الكامنة والدفاع عن مصالحها.

الخاتمة:

إن مسار برشلونة وكذا الإتحاد من أجل المتوسط، وباعتبارهما الإطار العام للعلاقات الأورومغاربية كثيرا ما وُصفا بالتمييزيين، حتى أن هناك من وصفهما بنظام الأبارتايد apartheid على غرار الكاتب الفرنسي"jean robert henry" بالنظر إلى التمييز سواءً في التعاطي مع الدول أو مع الملفات والمجالات الإقتصادية، السياسية والأمنية.

حيث دائما ما تفرض أوروبا موقفها وترجّح كّفة الأمن على حساب الشراكة الواسعة التي يريدها المغاربة، لكن تبقى المسؤولية ليست فقط ملقاة على عاتق أوروبا التي لها الحق -حسب اعتقادنا- في الدفاع عن مصالحها، وإنما المسؤولية أكثر ما تقع على البلدان المغاربية المفككة وضعيفة الموقف، طالما أن هناك قصور وعجز من نخبها وصناع القرار فيها على إدراك المصلحة الوطنية أولا، ثم المصالح المشتركة بين الدول المغاربية ثانيا، ومن ثم فالمرور عبر شراكة حقيقية يقتضي التكامل وتوحيد الجهود والتكلم بصوت واحد على غرار ما تفعله أوروبا.

قائمة الهوامش

1. عبدالنور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 13.

2. ساندرين ليفانس "البعد الصحيح حيال التعامل مع العنف" (ترجمة: حمدي الزيات) مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن منظمة اليونيسكو، العدد 174، ديسمبر 2002، ص 45.

3. David charlesphilippe, La Guerre et La Paix, 2 end t , paris : presses de science po , 2006.

4. Barry Buzan , people , state , and Fear : an Agenda for International Security Studies in The Post Cold War , lynner publishers 1991 , p. 17.

5. J.A.Tickner "Revisioning Security"In Ken Booth and Steve Smith (eds) International Relation Theory Today, Cambridge polity press,1995,p, 183.

6. Mohamed Ayub ,"The Security problematic of third world " world politics N2 , january 1991 , p. 86.

7. Abdul Moonem Almachat, National Security calorado: West view, Replica Editions, 1985, p. 20.

8. Taylor Owen, Human Security: conflicts critic and consensus, Security dialogue,vol35, N 3, 2004, p. 381.

9. عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2015، ص ص 14 - 15.

10. فاروق العربي، محاضرات تحليل التكامل الإقليمي لطلبة السنة الثالثة ليسانس دراسات إقليمية، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2015- 2016.

11. نفس المرجع.

12. Andrew Linklater « Neo –Realism in Theory and Practice » International Relations Theory Today, edit , keen Booth and Steve Smith (Cambridge polity press, 1995) pp. 243 – 247.

13. حمداوي جميل، " البحر الأبيض المتوسط" على الرابط http : // www.droob.com

14. مخيمر أسامة فاروق، تعريف الدولة، السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام، القاهرة، العدد 129، جويلية1997، ص ص41-42.

15. voir le lien : http : // www .Khayma .com / Rachidgeo/ Motawassit. Htm.

16. Gabriel Jandot, L'époque contemporaine : Méditerranée les constants stratégiques, France, Toulon : publisud, 1996, p. 177.

* على اعتبار أن سنة 1973 كانت قد شهدت نهاية الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة، وعلى اعتبار أيضا أن القضية الفلسطينية وقضايا احتلال بعض أجزاء من المنطقة العربية كانت تمثل قضايا اهتمام كلا من المشرق العربي والمغرب العربي على حد سواء.

17. أنظر: محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز في عالم متغير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1989، ص ص 162 - 164.

الحديث،2015، ص159.

18. عز الدين قطوش الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 159.

19. نفس المرجع، ص ص160 -161.

20. Pascale Boniface, comprendre le monde, paris : Armand colin, 1999, pp. 199 – 202.

21. رتيبة برد "استراتيجية الاتحاد الأوروبي على ضوء برشلونة " مجال مستقبل العربي الالكترونية 14 - 10 - 1013 على الرابط :http : // www. Almustaqbal- a .com / articles / 24869. rss

22. عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة،القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2015 ص 35.

23. Barry Buzan and de waever, Regions and powers: The structure of security CambridgeUniversity Press, pp. 21 – 25.

24. هنري والد، "البنائي والبنائية "(ترجمة : فؤاد كامل) مصباح الفكر، العدد 11، ماي 1980، ص ص29 - 31.

25. أحمد فتحي سرور، "الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الأورومتوسطية" ، الأهرام، الأبعاد 24 صفر 1425 /14 أفريل 014 ، السنة، 28 ، العدد 42863.

26. سامية بيبرس" الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية " السياسة

الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 174، 2008 ص ص 132 - 33.

27. Abdelmadjid Bouzidi, Panorama des EconomiesMaghrébinescontemporaines, Alger : C ENEAP, 1992, p. 143.

Voir aussi : Robert bistalf, les Relations entre la CEE et les pays du Maghreb, paris : Economica, 1989.

28. Sid Ahmed Ghozali «Maghreb – CEE : Enjeux et perspectives» In : Revue Algérienne des Relations Internationales N 2, Alger : OPU 1986, p. 57.

29. أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة فكر ومجتمع العدد20، أفريل2014، ص 229.

30. djawad kerderoui relations Maghreb-union européenne; quelles perspectives? institut marocain des relations internationales, les cahiers de LIMRI

31. VOIR : Aomar Baghzouz, Du processus de Barcelone à l'union pour la Méditerranée : Regards croisés sur les Relation Euro- Maghrébines, Revu. L'année du Maghreb, paris :CNRS, 2009, pp. 517 – 536.

32. Journal la tribune 24 – 12- 2001, Interview accordée par : Azouz Kerdoun, directeur de laboratoire de recherches sur le Maghreb, université de Constantine.

33. شبكة الجزيرة الإعلامية، برنامج الواقع العربي: الشراكة الأورومغاربية: الميزان المختل، حوار مع الخبير الاقتصادي محمد كرين يوم 30 /2016/6.

34. Abdelwahab Biad, la construction du Maghreb au défi du partenariat Euro –Méditerranéen de l'union Européenne : Dossier le Maghreb avec ou sans l'Europe ? N 4 paris : Editions CNRS, 2013, pp. 103 – 124.

35. سلوى بن جديد، السياسة الفرنسية اتجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد204، فبراير 2017.